مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

3- آلية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في الاقتصاد العراقي

Mechanism for activating non-oil income sources In the Iraqi economy

بقلم م. سيماء محسن علاوي
كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة العراقية
Semaali30@yahoo.com

المستخلص:
يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على النفط الخام في تمويل الموازنة العامة وتغطية الالتزامات المالية كافة، وهذا قد ينعكس بصورة سلبية على برامج التنمية الاقتصادية والموازنة العامة، وذلك لأن أسعار النفط الخام في السوق العالمية تتميز بالتقلبات الناجمة عن تأثرها بالعوامل الاقتصادية والسياسية. لذلك، فإن مسألة تنمية مصادر الدخل غير النفطية تعتبر ضرورة استراتيجية للنهوض بالاقتصاد العراقي وتلافي مشكلة عجز الموازنة العامة.
وعليه، فإن البحث يهدف إلى مناقشة مقومات ومعوقات النهوض بالقطاعات غير النفطية ودراسة السياسات التي من الممكن اتباعها لتحسين واقع هذه القطاعات. وتوصل البحث إلى عدة استنتاجات منها الثروات الطبيعية والبشرية التي يتميز بها العراق والتي من الممكن استغلالها لتطوير القطاعات غير النفطية، كما أن ضعف مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة سببه تردي الوضع الأمني والفساد الإداري وغيرها.
كلمات مفتاحية: الموازنة العامة، الإيرادات النفطية، التخلف التكنولوجي، الفساد المالي، الثروات الطبيعية.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

Abstract:

The Iraqi economy depends mainly on crude oil to finance the general budget and cover all financial obligations, and this may be reflected negatively on economic development programs and the general budget, because crude oil prices in the global market are characterized by fluctuations resulting from their impact on economic and political factors, so the issue of developing income sources Non-oil products are considered a strategic necessity for the advancement of the Iraqi economy and to avoid the problem of the public budget deficit.

Therefore, the research aims to discuss the constituents and obstacles to the advancement of non-oil sectors and to study the policies that can be followed to improve the reality of these sectors. The research reached several conclusions, including the natural and human resources that characterize Iraq, which can be exploited for the development of non-oil sectors, and the weak contribution of these sectors to the gross domestic product and public revenues is caused by the deterioration of the security situation, administrative corruption and others.

Key words: the general budget, oil revenues, technological backwardness, financial corruption, natural wealth.

المقدمة

يمتلك العراق ثروات وموارد بشرية وطبيعية أكسبته أهمية كبيرة ليس فقط على مستوى بلدان المنطقة العربية وإنما على المستوى العالمي. وبالرغم من ذلك، فإن العراق يعاني من مجموعة من الاختلالات الهيكلية في بنيته الاقتصادية، ومما ساعد في ظهور هذه الاختلالات وزاد من حدتها بمرور الوقت هو الاعتماد المفرط على مورد النفط الخام مع انحسار المصادر المالية الأخرى، وهذا الأمر انعكس بصورة

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

سلبية على تراجع الأداء الاقتصادي وتزايد الاختلالات الهيكلية التي تولد حالة من انعدام الاستقرار الاقتصادي.

وبناء على ذلك، فإن هذا الأمر يستلزم تبني رؤية هدفها الأساس تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة إسهام قطاعات الاقتصاد كافة في الناتج المحلي الإجمالي، ويتحقق ذلك بانتهاج حزمة من الإجراءات والسياسات للخروج بالاقتصاد العراقي من التركيز إلى التنويع.

المحور الأول
منهجية البحث

1. 1. أهداف البحث:

يرمي البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

1. تشخيص الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.
2. استعراض مقومات ومعوقات عملية النهوض بالقطاعات غير النفطية.
3. دراسة السياسات والوسائل التي من الممكن اتباعها بغية تنويع الهيكل الاقتصادي للعراق.

2.1. فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضية مفادها "أنّ اعتماد الاقتصاد العراقي وبشكل أساسي على النفط الخام في تمويل الموازنة العامة مع انخفاض مساهمة المصادر غير النفطية سيلحق الضرر بالاقتصاد العراقي وذلك لطبيعة أسعار النفط الخام في السوق العالمية والتي تتسم بالتقلب الشديد نتيجة لارتباطها بالعوامل السياسية والاقتصادية في العالم".

3.1. مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول مسألةٍ مفادها أنّ ارتباط الاقتصاد العراقي بواردات النفط سيعرضه إلى المزيد من الصدمات والأزمات الاقتصادية؛ الأمر الذي يتطلب تنويع القاعدة الاقتصادية للبلد، وعدم الاكتفاء بمورد واحد لتمويل الموازنة العامة.

4.1.خطة البحث:

للوصول إلى أهداف البحث، تم تقسيمه إلى أربعة محاور:

المحور الأول: منهجية البحث.

المحور الثاني: الاختلالات في الهيكل الاقتصادي للعراق.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

المحور الثالث: مقومات ومعوقات تنمية القطاعات غير النفطية في الاقتصاد العراقي.
المحور الرابع: الاستراتيجية المقترحة لتحفيز مصادر الدخل غير النفطية في العراق.

المحور الثاني
الاختلالات في الهيكل الاقتصادي للعراق

يعاني العراق من عدة اختلالات هيكلية تتسم بطابع الاستمرارية منذ عقود سابقة، يعود سببها ربما إلى الحروب التي دمرت المنشآت والبنى التحتية، وكذلك انعدام التنسيق بين السياسات الاقتصادية، مما أسفر عن اعتماد العراق على مصدر واحد لتعزيز الدخل القومي وهو النفط الخام، وليس هناك أيّ بوادر تذكر تشير إلى إمكانية التحول نحو تنويع مصادر الدخل والخروج من الواقع الحالي للعراق.

وبغية رسم استراتيجية تنموية للنهوض بالاقتصاد العراقي وتصحيح مساره، ينبغي الوقوف على أوجه الاختلال ورصد أسبابها لتحديد كيفية معالجتها. وهذا ما ستتم مناقشته في هذا المحور.

1.2. الاعتماد على مصدر وحيد للدخل (النفط الخام):

للنفط الخام أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي، فهو يعتمد عليه بشكل أساسي كمصدر للدخل إذ يشكل قرابة (90%) من إجمالي الإيرادات العامة، وكما هو معلوم فإن أسعار النفط تتقلب تبعاً للتغيرات السياسية والاقتصادية على مستوى العالم، وذلك سينعكس بصورة سلبية على كلّ المتغيرات الاقتصادية للبلد (البصام، شهاب، 2013: 10).

وبإمكاننا تحديد أهمية النفط في الاقتصاد العراقي من خلال الأوجه الآتية:

1.1.2.نسبة مساهمة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات: من خلال إلقاء نظرة على الجدول 1 نجد أن الصادرات النفطية تحتل نسبة مرتفعة في مجمل صادرات العراق فقد بلغت أدنى نسبة لها عام 2017 (99,25%) وأعلى نسبة لها عام 2014 (99,47%)، وإن هذا يدل على اعتماد العراق بشكل كبير على صادرات النفط في توفير العملات الصعبة ما يترتب عليه خطورة كبيرة في حال انخفاض أسعار النفط، كما تؤشر هذه النسبة إلى انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في هيكل الصادرات.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

2.1.2.نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات: مما لا شك فيه أن تزايد نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات ستقابله زيادة في الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات حيث سجلت الأخيرة نسباً مرتفعة كانت أعلاها عام 2014 (92,11%) وأدناها (77,19%) عام 2015، ويعزى سبب هذا الانخفاض في الإيرادات النفطية إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية والتي بلغت (49,5) دولارا/ برميل عام 2015 بعد أن كانت (105,9) دولارات/ برميل عام 2013 (صندوق النقد العربي، 2016: 469).

3.1.2. مساهمة النفط في الموازنة العامة: يعتمد العراق على النفط بصورة أساسية في تمويل الموازنة العامة إذ بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الختامية للموازنة العامة (89,72%) لعام 2018، وهذا يعكس انخفاض درجة التنويع الاقتصادي وانخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تمويل الموازنة العامة.

جدول (1)

نسبة مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية إلى الإيرادات العامة %

السنة	نسبة صادرات النفط / إجمالي الصادرات	نسبة الإيرادات النفطية/ الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات غير النفطية / الإيرادات العامة
2014	99,47	92,11	7,98
2015	99,24	77,19	22,81
2016	99,35	81,35	18,65
2017	99,25	84,14	15,86
2018	99,25	89,72	10,28

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد إلى البيانات الواردة في النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي لأعداد مختلفة.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

2.2. تدني مستوى القطاعات الأساسية:

إن الحروب التي شهدها البلد في المدة الماضية خلفت آثاراً وخيمة على الاقتصاد العراقي، تمثلت بتخلف أداء القطاعات الاقتصادية الأساسية للعراق، وهذا ما سيتضح من خلال الآتي:

1.2.2. القطاع الزراعي: يعد القطاع الزراعي من القطاعات الأساسية في النشاط الاقتصادي، وذلك لأهمية دوره في تأمين الغذاء للسكان فضلاً عن توفير مستلزمات القطاعات الأخرى، إلا أن واقع هذا القطاع في العراق قد تراجع بعد عام 2003 لأسباب عديدة يمكن تلخيصها بالآتي:

أ- انخفاض مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات بسبب قيام تركيا وإيران بإنشاء السدود على المنابع الرئيسة وتحكمها بالحصص المائية، مما أثر وبشكل كبير على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وجعلها عرضة للملوحة والتصحر (رضا، 2016: 218).

ب- ضعف التطور التكنولوجي وسيادة الأساليب التقليدية في الزراعة والبحث العلمي، ما أدى إلى تراجع القطاع الزراعي وعدم مواكبته للتطورات الحاصلة في القطاعات الزراعية للدول العربية والعالم.

ج- اللجوء إلى سياسة إغراق الأسواق العراقية بالمحاصيل المستوردة، وقلة الطلب على المحاصيل المحلية مما كبد الكثير من المزارعين الخسائر؛ الأمر الذي دفعهم إلى ترك مهنة الزراعة والانتقال إلى مهن أخرى.

وبناء على ما سبق ذكره، تراجع أداء القطاع الزراعي وانخفضت مساهمته في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، إذ أظهر الجدول 2 أن القطاع الزراعي قد شكل ما قيمته (4,91%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 وعام 2015 (4,16%) في حين سجل نسبة قدرها (3,84%) عام 2016 لتنخفض بعدها عام 2017 إلى (2,78%) وإلى (1,92%) عام 2018.

2.2.2. قطاع الصناعة:

يعد التصنيع من القطاعات الداعمة لعملية التنمية الاقتصادية، وذلك لإسهامه المباشر في تعزيز القاعدة الإنتاجية ومن ثم تطوير الصادرات وتنميتها، وتهيئة مستلزمات القطاعات الأخرى كالزراعة والخدمات وغيرها.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

لكنْ، في العراق، يواجه هذا القطاع إشكاليات عديدة تمثلت بتوقف الكثير من المشروعات الإنتاجية، وعدم توفر البنى التحتية وتردي الوضع الأمني والسياسي وعدم وجود خطة لتنمية القطاع الصناعي ... إلخ.

وبالنظر إلى الجدول 2، نلحظ انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت (1,87%) عام 2014 وارتفعت لتبلغ (2,16%) عام 2015 ومن ثم (2,23%) عام 2016 و(2,58%) عام 2017، لتنخفض بعدها عام 2018 محققة نسبة قدرها (1,77%).

3.2.2. قطاع الكهرباء والماء:

من المرافق الحيوية التي تتوقف عليها عملية التنمية الاقتصادية خدماتُ الطاقة الكهربائية وشبكة الماء، إذ تعتمد باقي قطاعات الاقتصاد عليها اعتماداً كبيراً، ومن الملاحظ أن الاقتصاد العراقي يعاني من تخلف واضح فيها بسبب تأثرها بالحروب التي مر بها العراق وما صاحبها من تدمير ونهب، حيث يعاني قطاع الكهرباء من عدم توفر المواد الأولية وقطع الغيار الضرورية للصيانة والخدمات، فضلاً عن اتساع عمليات التخريب في المحطات والأبراج الكهربائية وتباطؤ عمليات الاستثمار بسبب تفشي الفساد الإداري في وزارة الكهرباء، وبالرغم من تزايد الكمية المنتجة للكهرباء حيث بلغت (68688) كيكا واط/ الساعة عام 2015 لترتفع عام 2017 إلى (85508) كيكا واط/ الساعة إلا أن نسبة الاستهلاك المنزلي للطاقة الكهربائية قد تزايد من (44,7%) عام 2015 حتى بلغ (61,3%) عام 2017 (www.cosit.gov.iq/ar/)، وهذا التزايد كان بمعدل أعلى من إنتاجية الطاقة الكهربائية، مما دفع الأفراد والمشاريع الإنتاجية إلى الاستعانة بالمولدات الكهربائية للحصول على الطاقة الكهربائية، وهذا يعني زيادة في كلف الإنتاج بالنسبة للمشاريع الإنتاجية، أما عن شبكة الماء فوضعها لا يقل سوءاً عن وضع الطاقة الكهربائية إذ إن مشكلة المياه ليست كمّيةً وإنما نوعيّة إذ تتصف المياه بنسب عالية من التلوث والملوحة ناجمة عن صب مياه الصرف الصحي في الأنهر والقنوات التابعة لها دون أن تتم معالجتها من قبل محطات التصفية، كما أن شبكات المياه تتسم بكونها قديمة ولم تخضع للصيانة أو التبديل مما يزيد من تعرضها للتآكل وتسريب المياه (www.raialyoum.com). كل هذه العوامل ساهمت في انخفاض مساهمة الطاقة الكهربائية وشبكة الماء في الناتج المحلي الإجمالي، فيلاحظ من الجدول 2 انخفاض

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

هذه النسبة إذ سجلت قيمة قدرها (3,25%) عام 2016 وهي أعلى نسبة فيما كانت أدنى نسبة (2,19%) عام 2014.

جدول(2)
الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية%.

الأنشطة الاقتصادية	2014	2015	2016	2017	2018
الزراعة والغابات والصيد	4,91	4,16	3,84	2,78	1,92
النفط الخام	43,72	33,23	33,91	38,77	46,33
الصناعة التحويلية	1,87	2,16	2,23	2,58	1,77
الكهرباء والماء	2,19	3,02	3,25	2,84	2,89

المصدر: وزارة التخطيط العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث، التقديرات السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنوات مختلفة.

وبغية المزيد من التوضيح نستعرض الشكل 1 الذي يوضح الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

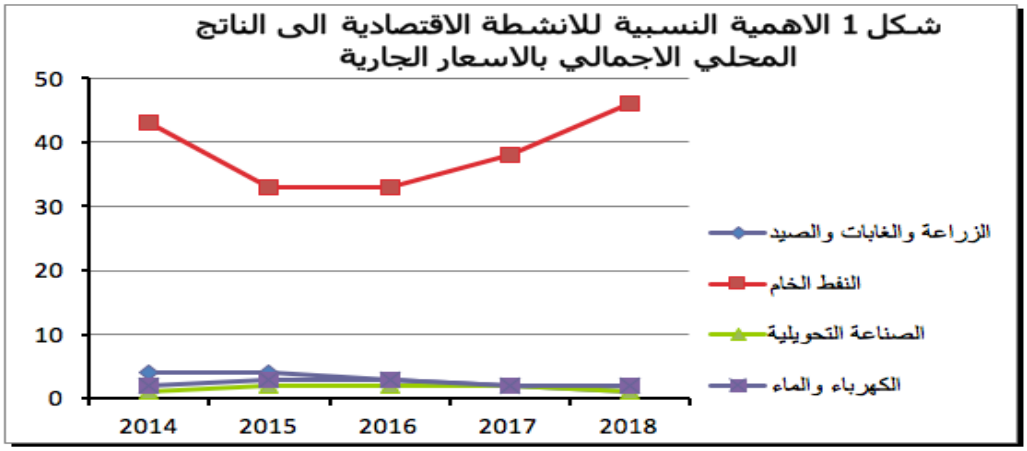

المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول2.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

3.2. عجز الموازنة العامة:

تعد الموازنة العامة أهم أداة بيد الدولة، إذ تعكس توجهاتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهي ليست مجرد أرقام مالية يتم تخمينها لتمويل أنشطة الدولة وفعاليتها، وإنما تمثل مؤشرا إلى قدرة الدولة على تحقيق أهدافها كافة، وإن عجز الموازنة العامة سيولد آثاراً سلبية على المتغيرات الاقتصادية للبلد كافة.

لو أمعنا النظر في موازنات العراق للسنوات السابقة لوجدنا أن الظاهرة الغالبة عليها هي ظاهرة العجز، فقد تعرض الاقتصاد في عام 2014 إلى أزمة عجز في الموازنة العامة بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية إلى أقل من (50) دولاراً/ للبرميل، وكذلك ارتفاع تكاليف الحرب على الإرهاب ونفقات إيواء النازحين ودفع مستحقاتهم، وارتفاع نفقات إعادة الإعمار للمناطق المحررة.

وفي عام 2017، أظهرت الموازنة العامة فائضاً قدره (1932058) مليون دينار، ويعزى سبب ذلك إلى زيادة الإيرادات النفطية نتيجة لزيادة أسعار النفط الخام.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو التالي: **ما هي أسباب العجز في الموازنة العامة للعراق؟**

وللإجابة عن هذا التساؤل يمكننا القول إن هناك أسبابا عديدة مهدت لبروز ظاهرة العجز في الموازنة العامة ويمكن إجمال أهم هذه الأسباب بالآتي:

1.3.2. تزايد الإنفاق العام واختلال هيكليته:

إن أحد أهم أسباب عجز الموازنة هو تزايد الإنفاق العام إذ دأبت الدولة في عام 2014 كي ترفع سقف الإنفاق العام لتغطية النفقات الأمنية والإدارية مقابل انخفاض إيرادات النفط الخام ونقص مصادر الدخل الأخرى، مما دفعها إلى رفع الرسوم المحلية واللجوء إلى الاقتراض (عيدان، 2016: 528)، ويوضح الجدول 3 حجم الإنفاق العام الذي بلغ في هذه السنة (113473517) مليون دينار لينخفض بعدها حتى عام 2016 محققاً قيمة قدرها (67067434) مليون دينار وبمعدل تغير (4,7) ليعاود إلى الارتفاع في عام 2017 مسجلاً قيمة قدرها (75490115) مليون دينار وبمعدل تغير (12,55%) وعام 2018 (80873189) مليون دينار وبمعدل تغير(7,13%).

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

جدول (3)

الفائض والعجز في الموازنة العامة(مليون دينار)

السنة	الإيرادات العامة (1)	النفقات العامة (2)	الفائض أو العجز (3)	نسبة التغير في الإنفاق العام % (4)
2014	105609846	113473517	(7863671)	----------
2015	66470253	70397515	(3927262)	(37,96)
2016	54409270	67067434	(12658164)	(4,7)
2017	77422173	75490115	1932058	12,55
2018	106569834	80873189	25696645	7,13

المصدر: 1. العمود (1)، (2)، (3) البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية لأعداد متفرقة.

2. العمود (4) من عمل الباحثة.

وقد رافق التزايدَ في الإنفاق العام اختلال في هيكليته، إذ استحوذ الإنفاق الجاري على نسبة كبيرة من الإنفاق العام، فقد بلغت أعلى نسبة (82,9 %) عام 2018 وأدنى نسبة كانت عام 2014 (51,6%)، في حين سجل الإنفاق الاستثماري نسباً متدنية إذ كانت أعلى نسبة (26,37%) عام 2015 وأدنى نسبة عام 2018(17,08%). وبغية توضيح أكثر نستعرض الجدول 4:

جدول(4)

الإنفاق الاستثماري والجاري ونسبتهما إلى الإنفاق العام (مليون دينار)

السنة	الإنفاق الاستثماري (1)	الإنفاق الجاري (2)	نسبة الإنفاق الاستثماري/الإنفاق العام % (3)	نسبة الإنفاق الجاري/ الإنفاق العام % (4)
2014	24930767	58625459	21,97	51,66
2015	18564676	51832839	26,37	73,62
2016	15894009	51173428	23,69	76,30
2017	16464461	59025654	21,81	78,81
2018	13820333	67052856	17,08	82,91

المصدر: 1. العمود (1)، (2) البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية لأعداد متفرقة.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

2. العمود (3)، (4) من عمل الباحثة بالاستناد إلى بيانات العمودين (1) و(2) والعمود (2) من الجدول (3).

في ضوء ما ورد آنفاً، فإن اختلال هيكل الإنفاق العام يشير إلى توجه معظم الإنفاق نحو متطلبات الاستهلاك، في حين من المفترض أن يتم توجيهه إلى الإنفاق الاستثماري لغرض تصحيح اختلال الهيكل الاقتصادي للعراق، وذلك لأن الإنفاق الاستثماري ذو أثر إيجابي على الاقتصاد بشكل عام لكونه ينوع الهيكل الاقتصادي ويرفع من معدلات النمو ويمتص المعدلات العالية من البطالة (سالم، 2012: 68).

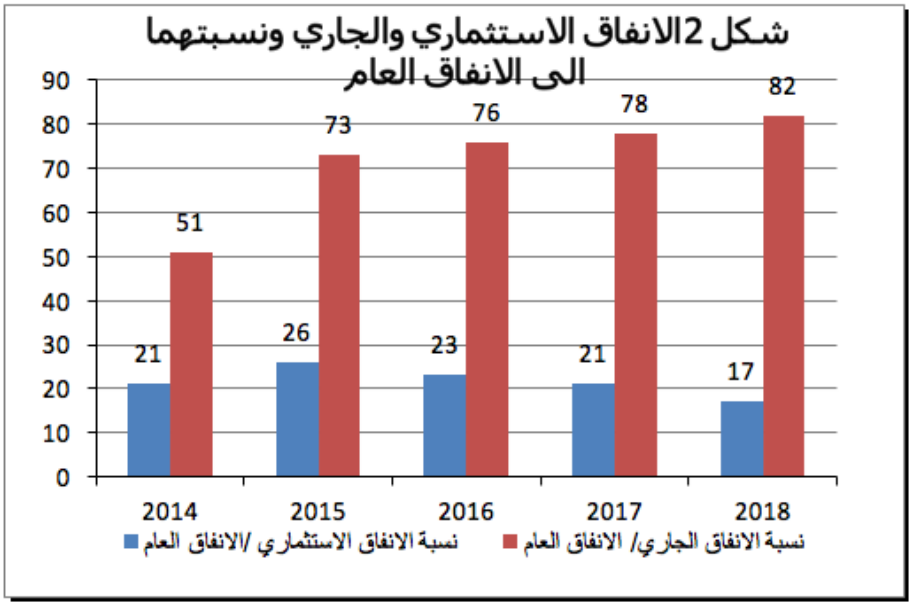

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات العمودين (3) و(4) من الجدول (4).

2.3.2. تواضع إسهام الإيرادات غير النفطية في الموازنة العامة:

تتصف تشكيلة الإيرادات العامة في موازنة العراق بالاختلال البنيوي إذ تعتبر الإيرادات النفطية المكون الرئيسي لتمويل الموازنة مع انحسار المصادر المالية الأخرى، حسب ما ورد في الجدول 1 الذي يبين مقدار مساهمة الإيرادات غير النفطية التي تراوحت نسبتها بين (7,89%-22,8%) من إجمالي الإيرادات العامة.

وفي ضوء ما سبق ذكره، يمكننا القول إن تدني نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات سيولد آثاراً سلبية تنعكس على مفاصل الاقتصاد العراقي كافة،

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

لذلك يتطلب الأمر تنويع مصادر الدخل غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط الخام لأغراض تمويل الموازنة العامة.

3.3.2. الفساد المالي والاداري:

يعد الفساد أحد أسباب عجز الموازنة العامة، وذلك لمساهمته الفعالة في تعظيم الإنفاق الاستثماري العام في العراق، فهناك الكثير من المشروعات الاقتصادية التي تم إقرارها في الموازنات الاتحادية ولم تنفذ أو تم تنفيذ جزء بسيط منها وتوقف العمل بها (علي، 2017: 398).

وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية، الذي شمل (180) دولة لعام 2019، احتل العراق المرتبة (162) ونال درجة (20) على وفق مؤشر مدركات الفساد الذي يصنف مستويات الفساد من صفر إلى (100) حيث إن الدولة التي تحصل على درجة صفر تعدّ فاسدة جداً والتي تحصل على (100) تعدّ خالية من الفساد (منظمة الشفافية الدولية، 2020 : 5).

المحور الثالث

مقومات ومعوقات تنمية القطاعات غير النفطية في الاقتصاد العراقي

بعد استعراض مدى مساهمة القطاعات غير النفطية في مجمل الإيرادات وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فإن النهوض بهذه القطاعات وتنميتها يعد ضرورة استراتيجية في الوقت الراهن لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد، وتجنب إشكاليات الاعتماد الكلي على النفط الخام، لا سيما في ظل الإمكانات التي يمتلكها العراق كالثروات الطبيعية والموارد البشرية وغيرها من الإمكانات، إلا أن عملية النهوض بهذه القطاعات قد يصطدم بمجموعة من العوامل التي تشكل في مجملها عائقاً يقف أمام عملية تطوير وتنمية هذه القطاعات.

وفي هذا السياق سوف يتناول هذا المحور مناقشة مقومات ومعوقات تنمية القطاعات غير النفطية في الاقتصاد العراقي:

3. 1. مقومات تنمية القطاعات غير النفطية في العراق:

1.1.3. الثروات الطبيعية:

تقدر مساحة العراق الكلية بحوالي (435052)كم^2. تشكل الأراضي الصالحة للزراعة ما يقارب ثلث هذه المساحة التي تمتاز بتنوع المحاصيل الزراعية (كالحبوب والخضروات والفواكه ....الخ)، إلى جانب الثروة الحيوانية والسمكية،

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

فضلاً عن امتلاك العراق لثروة معدنية متمثلة بالنفط والغاز الطبيعي والكبريت والفوسفات، إذ تشير التقديرات إلى امتلاك العراق لاحتياطي مؤكد مقداره (115) مليار برميل واحتياطي محتمل قدره (215) مليار برميل، وهذا يؤهله ليحتل المرتبة الاولى من ناحية الاحتياطي العالمي (عبادي، حبيب، 2015: 11).

2.1.3. القوى العاملة:

يعرف العراق بتوفر الموارد البشرية وهذا يشكل عنصراً مهماً من العناصر المساعدة في عملية التنمية الاقتصادية، فالعراق يمتلك معدل نمو سكاني يعتبر الأعلى في المنطقة إذ بلغ عدد سكانه (38124000) نسمة في عام 2018، وإن زيادة السكان سترافقها زيادة في القوى العاملة، إذ شكل السكان الناشطون اقتصادياً حوالي (43,15%) من إجمالي السكان في عام 2016 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2017 : 74).

وتمتاز هذه العمالة بانخفاض مستوى الأجور وبالمؤهلات الدراسية كافة (دراسات عليا، بكلوريوس، دبلوم ....وغيرها)، وهذا سيشكل حافزاً للاستثمار في القطاعات الاقتصادية لأنه يعني انخفاضاً كبيراً في تكاليف الإنتاج.

3.1.3 الموقع الجغرافي:

يحتل العراق موقعاً متميزاً يمكنه من زيادة حجم التبادل التجاري فهو يمثل قلب المنطقة الآسيوية العربية وموقعا متوسطا بين الشرق والغرب إذ إنه محاط من قبل ست دول، وهذه الحدود البرية مع دول الجوار من أبرز خصائص الموقع الجغرافي للعراق من الناحية التجارية (جبيل، 2018: 300).

كما أن ساحله البحري الذي يبلغ حوالي 30 ميلاً والذي يبدأ من رأس البيشة إلى أم قصر سيكون له دور أساسي في تنشيط التجارة وزيادة صادراته مستقبلاً.

2.3. معوقات تنمية القطاعات غير النفطية في العراق:

من أبرز الصعوبات التي تواجهها عملية النهوض بالقطاعات غير النفطية في العراق:

1.2.3. عدم وضوح موقف العراق في ما يخص مسألة الخصخصة إذ يتمسك العراق بمعظم مشاريع القطاع الحكومي الخاسرة والتي تمثل ثقلاً كبيراً على الموازنة العامة، إذ يدفع العراق سنوياً ملايين الدولارات لهذه المشاريع بصفة رواتب للعاملين أو نفقات صيانة لهذه المشاريع، وبما أن الهدف الأساس من الخصخصة هو قيام سوق اقتصادية تكون فيها الأسعار مرآة عاكسة لمدى ندرة

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

الموارد المتاحة بحيث يتوجه المستثمرون والمستهلكون والمنتجون نحو اتخاذ قرارات رشيدة تتسم بالكفاءة، وإذا كانت المشروعات العامة لا تحقق تشغيل الموارد ولا تتسم بالكفاءة، فعندئذ يكون من الأجدر خصخصتها (حاجم، عبد الغفور، 2014: 68).

2.2.3. الوضع الأمني والسياسي: من العوامل المساعدة في عملية تنمية القطاعات الأساسية لأي بلد مدى توفر الاستقرار الأمني والسياسي فيه، إذ إن تمتع البلد بالاستقرار الأمني وخلوه من النزاعات الطائفية والعرقية وانخفاض معدل الجريمة سيخلق المناخ الملائم لتحسين مستوى أداء القطاعات الاقتصادية.

أما في ما يتعلق بالاستقرار السياسي، فإن استقرار نظام الحكم في البلد وتوافق الأحزاب السياسية الحاكمة في ما بينها والحد من الفوضى والانقلابات العسكرية حيث تؤدي هذه العوامل إلى تغير الأنظمة التشريعية وما يتبعه من تغيرات في السياسات الاقتصادية؛ كل ذلك ينعكس بصورة سلبية على أداء مجمل القطاعات الاقتصادية.

وقد عانى العراق في السنوات السابقة من ظروف أمنية وسياسية صعبة تمثلت في أحداث عام 2003 وما تبعها من نزاعات طائفية وعمليات تخريب شهدتها القطاعات الاقتصادية كافة. لذلك، من الصعب القيام بعمليات تأهيل في جوانب الاقتصاد الزراعية والصناعية والخدمية كافة في ظل افتقار البلد للأمن والاستقرار السياسي وانعدام العلاقات المتوازنة بين الكتل والأحزاب السياسية (حسن، فيصل، 2015: 369).

3.2.3 التخلف التكنولوجي: إن تردي الوضع الأمني في العراق قد أفضى إلى هروب الباحثين إلى الخارج وانعدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي من شأنها أن تساهم في نقل التكنولوجيا، وقد أدى ذلك إلى تراجع المستوى التكنولوجي للبلد الذي أصبح لا يقل سوءاً عن الدول الأقل تطوراً في العالم.

إلى جانب ذلك، فإن أهمال القطاع الحكومي والخاص للبحوث العلمية والتطوير التكنولوجي قد ساهم إلى حد كبير في تراجع العراق من حيث المستوى التكنولوجي، ويضاف إلى ذلك مشكلة نظام المكافآت المعمول به إذ تمنح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مكافأة مالية قدرها مليون دينار لصاحب براءة الاختراع المسجلة، ويعتبر هذا المبلغ ضئيلاً مقارنة بالجهود التي يبذلها الباحث ومقتضيات المعيشة، في

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

حين من المفترض أن يتم ربط المكافأة بالاستغلال الصناعي للاختراع كما هو الحال في البلدان الصناعية (www.aljazeera.net/news).

وقد أظهرت بيانات الجدول 5 نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بمجموعة من الدول لسنة 2017 مع أعداد الباحثين:

جدول (5)

الإنفاق على البحث والتطوير ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي

لسنة 2017 وأعداد الباحثين

المؤشر	العراق	قطر	سلطنة عمان	مصر	فلسطين
نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي %	0,04	0,5	0,22	0,61	0,5
عدد الباحثين لكل مليون نسمة	68	570	180	665	564

المصدر: موقع منظمة اليونسكو على الإنترنت:

www.uis.unesco.org/Index.aspx

يتبين من خلال الجدول 5 تدني المستوى التكنولوجي في العراق سواء من ناحية الإنفاق على البحث أو لناحية أعداد الباحثين مقارنة مع الدول العربية الأخرى على الرغم من امتلاك العراق لموازنات مالية ضخمة تفوق موازنات هذه الدول وضخامة ناتجه المحلي الإجمالي.

4.2.3 المديونية الداخلية والخارجية:

تعتبر المديونية من أبرز التحديات والإشكاليات في مسار النمو والتنمية الاقتصادية، وإن هذه المشكلة أخذت تتفاقم وترهق الاقتصاد العراقي لدرجةِ أنها أصبحت تشكل عائقاً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية. وينقسم الدين العراقي إلى قسمين: دين داخلي ودين خارجي، وللوقوف على حجم الديون الداخلية نطرح الجدول 6:

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

جدول (6)
حجم الدين الداخلي في العراق للمدة (2014-2018)
مليون دينار

السنة	الدين العام الداخلي	نسبة التغير%
2014	9520019	ــــــــــــــ
2015	32142805	%237,6
2016	47362251	47,34
2017	47678796	0,66
2018	41822918	(12,28)

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية لأعداد مختلفة.

يمكن أن نلاحظ من الجدول 6 أن الديون الداخلية قد تغيرت بنسب متفاوتة، فتارة نجدها تنمو بمعدلات موجبة وتارة أخرى تتغير بمعدلات سالبة، تبعاً لتغيرات أسعار النفط العالمية إذ ارتفعت الاستدانة عام 2015 حوالي (237,6%) بسبب التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية، مما دفع الدولة إلى طرح السندات الحكومية وحوالات الخزينة بعد رفض البنك المركزي العراقي إقراضها من الاحتياطيات النقدية التي يمتلكها، وعندما تحسنت أسعار النفط العالمية انخفضت الديون الداخلية حتى بلغت (12,28%) عام 2018.

وفي ما يتعلق بالديون الخارجية، فقد بلغ إجمالي الدين الخارجي للعراق (25) مليار دولار ضمنها (10) مليارات من الدولارات لدائني نادي باريس و(6,4) مليار دولار مناصفة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، و(3,1) مليار دولار تعويضات الكويت، و(2,7) مليار دولار لأمريكا (www.thebaghdadpost.com).

وتجدر الإشارة إلى أن المديونية الخارجية تشكل عبئاً على الأجيال الحالية والقادمة، وذلك لأن الدولة ستلتزم بسداد قيمة الديون والفوائد المترتبة عليها، أي بتحويل

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

الموارد المالية إلى الخارج وبالتالي تقليص الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاقتصادية وخطط التنمية (سالم، 2012: 62).

المحور الرابع

الاستراتيجية المقترحة لتحفيز مصادر

الدخل غير النفطية في العراق

إن هبوط أسعار النفط العالمية في عام 2015 والأثر السلبي الذي تركه على الاقتصاد العراقي هو بمثابة تنبيه للدولة لكي تعيد النظر في مسألة تنويع مصادر الدخل المالية في المستقبل، وهذا الأمر يستلزم رسم السياسات وإعادة التخطيط المالي، ويتم ذلك باتباع استراتيجية واضحة المعالم يكون هدفها الأساس إصلاح هيكلية الاقتصاد العراقي وتقليل اعتماده على النفط الخام، لذلك تتضمن هذه الاستراتيجية في طياتها عدة جوانب:

1.4. تنمية القطاعات الأساسية:

1.1.4 القطاع الصناعي:

من أجل النهوض بالقطاع الصناعي ولغرض زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، هناك مجموعة من التدابير والإجراءات ينبغي على الدولة اتخاذها ومن أهمها:

أ- دعم المنتوج الوطني من خلال تقليص الاستيرادات على البضائع المصنعة والتي يتم إنتاجها في داخل العراق وتسد الحاجة المحلية.

ب- الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير المواد الأولية اللازمة لها وتقديم الإعفاءات الضريبية على سبيل المثال، لدورها الأساسي في زيادة القدرة الإنتاجية من جهة، وامتصاص معدلات البطالة من جهة أخرى (عبد المجيد، 2018: 33).

ج- بغية تشجيع العاملين على تحسين أدائهم والاستخدام الأمثل للموارد تنبغي إعادة النظر في نظام الحوافز والأجور وربط نظام الأجربكمية ونوعية الإنتاج (رسن، حسين، 2017: 147).

د- إعادة هيكلة شركات القطاع العام وذلك بتحويلها إلى شركات مساهمة؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عمليات الاستثمار المحلي والأجنبي في الصناعة الوطنية.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

هـ- تنمية وتطوير القدرات والمهارات للعاملين في القطاع الصناعي، ويتم ذلك بإخضاعهم لدورات وندوات تدريبية مجدية ونافعة من أجل مواكبة التطورات العالمية في مجال التصنيع، كما أن التوسع في الشراكة مع القطاع الخاص والتواصل مع الشركات العالمية بصورة مباشرة سيؤدي إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية.

و- زيادة التخصيصات الاستثمارية ضمن الموازنة العامة على القطاع الصناعي مع ضرورة عدم المصادقة على إنشاء مشاريع جديدة وإنما إتمام المشاريع المستمرة على أن تكون الأولوية حسب أهميتها للمجتمع والاقتصاد ككل (حسن، 2017: 19).

ز- إعادة تأهيل وتشغيل المشاريع الصناعية والخطوط الإنتاجية المتوقفة عن العمل، وتوفير مستلزمات قيامها كافة ومنها توفير المواد الأولية والمكائن وقطع الغيار وبناء محطات توليد الطاقة الكهربائية بالقرب من المجمعات الصناعية، ورفد هذه المشاريع بكوادر إدارية وقيادية كفوءة.

2.1.4 القطاع الزراعي:

كما أسلفنا سابقاً، يعاني القطاع الزراعي من مشاكلَ انعكست على محدودية العرض من المنتجات الزراعية، ودفعت البلد لمجابهتها بالتوجه نحو الاستيراد من الخارج ما يكلف الاقتصاد العراقي مبالغ مالية كبيرة من العملة الصعبة.

لذلك، فإن النهوض بهذا القطاع وتنميته يستلزم اتباع حزمة من السياسات والوسائل أبرزها:

أ- حل المشاكل المتعلقة بمصادر المياه مع دول الجوار من خلال الاتفاقيات الدولية لتأمين الحصول على المياه وبصورة عادلة على وفق القوانين والمواثيق الدولية، وإيلاء أهمية لمسألة إقامة السدود للتحكم بانسيابية مياه الأنهار وصيانة السدود الموجودة فعلياً، والتنسيق مع الجهات المختصة لمعالجة مياه الصرف الصحي والصناعي قبل تصريفها في الأنهار.

ب- التوسع بمشاريع استصلاح الأراضي وإدخال التقانات الحديثة سواء في المكائن الزراعية أو البحوث العلمية، وتوفير البذور والأسمدة الكيماوية العالية الجودة وإقامة مراكز الرعاية البيطرية ومكافحة الآفات الزراعية (عبد المجيد، 2018: 35).

ج- تأهيل وتطوير البنية التحتية للمناطق الريفية من طرق ومواصلات وشبكات طاقة الكهربائية وكري الأنهار والجداول وتوفير الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات التي تساهم في تنمية القطاع الزراعي وتطويره.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

د- العمل على دعم القطاع الخاص المحلي والأجنبي وحثه على الاستثمار في مشاريع ومؤسسات الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك يتم بتهيئة المناخ الملائم للاستثمار، المتمثل بالتسهيلات المصرفية والقوانين الداعمة والإعفاءات الضريبية... إلخ.

2.4. القطاع السياحي:

تحظى السياحة بأهمية لا تقل عن بقية قطاعات الاقتصاد، فهي، بجانب دورها الفعال في زيادة مصادر الدخل القومي، تساهم في توفير فرص عمل جديدة والتقليل من معدلات البطالة، وكذلك نشر وتبادل الثقافات بين الشعوب.

وتعتبر السياحة مصدراً مهماً للعملات الصعبة وربما تعد المصدر الوحيد لبعض الدول، وبالنظر إلى واقع العراق السياحي فإنه يمتلك من الإمكانات ما يؤهله ليكون واجهة سياحية مثالية نظراً لما يمتلكه البلد من مواقع أثرية ودينية تقدر بحوالي (10000) موقع أثري (رسن، حسين، 2017: 147).

على أنّ مشاركة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت تبعاً لظروف الحرب التي شهدها البلد في السنوات السابقة. والجدول 7 يوضح الأهمية النسبية لقطاع السياحة إلى الناتج المحلي الإجمالي:

جدول (7)
الأهمية النسبية لقطاع السياحة إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الأهمية النسبية لقطاع السياحة إلى الناتج المحلي الإجمالي %
2014	8,27
2015	8,20
2016	6,03
2017	1,09
2018	7,67

المصدر: وزارة التخطيط العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنوات مختلفة.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

يتبين من الجدول 7 انخفاض نسبة مساهمة قطاع السياحة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي وهي بذلك لا تختلف عن مساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى، إذ بلغت أعلى نسبة (8,27%) عام 2014 وأدنى نسبة عام 2017 (1,09%).

ولتفعيل قطاع السياحة في العراق وجعله واجهة سياحية تتصدر دول العالم في السياحة الأثرية والدينية، ينبغي اتباع مجموعة من الإجراءات منها:

أ- الاهتمام بالبنى التحتية الخاصة بهذا القطاع كالفنادق والمحلات التجارية والمطاعم والنظام المصرفي، ويتم ذلك من خلال زيادة التخصيصات المالية من الموازنة العامة والدخول في اتفاقيات شراكة مع القطاع الخاص وتشجيع هذا القطاع على الاستثمار في المشاريع السياحية (رسن، حسين، 2017: 149).

ب- العمل على تفعيل الجانب الإعلامي الخاص بالسياحة لكي يصبح العراق مقصداً سياحيا، ويتحقق هذا الأمر باستخدام النشرات والبوسترات التي توثق المعالم السياحية للعراق وتوزيعها على السفارات والملحقيات في جميع أنحاء العالم واستخدام الاعلام المرئي والمسموع عن طريق المعارض والمؤتمرات السياحية المختلفة.

ج- صيانة المعالم السياحية المتضررة من جراء العمليات التخريبية كآثار مدينة الموصل، ويتم ذلك بعقد اتفاقية مع شركات دولية متخصصة، والسعي لإعادة الآثار التي تمت سرقتها وتهريبها إلى خارج البلد.

3.4. تفعيل دور الضرائب:

يعاني العراق من ضعف فاعلية النظام الضريبي المعمول به، الذي انعكس بصورة سلبية في انخفاض أهمية الضريبة كأحد أهم مصادر الإيرادات العامة، ومن ثم تفاقم عجز الموازنة العامة، والتساؤل الذي يثار هنا هو التالي: **ما هي الأسباب التي تقف وراء انخفاض مساهمة الضريبة كأحد مصادر الإيرادات العامة؟**

ويكمن الجواب في أسباب عديدة أبرزها:

أ- انتشار ظاهرة التهرب الضريبي لدى المكلفين.

ب- ضعف الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع وعدم إدراكهم لأهمية الضرائب من الناحية الاقتصادية والاجتماعية (البصام، شهاب، 2013: 21).

ج- تفشي حالات الفساد الإداري والوظيفي بشكل كبير وانخفاض كفاءة الجهاز الضريبي.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

وبغية زيادة مساهمة الضرائب وتفعيل دورها كمصدر من مصادر الدخل المالية للدولة، هناك مجموعة من التدابير ينبغي اتباعها:

1. رفع مستوى الوعي الضريبي لدى الأفراد، وذلك باتباع برامج إعلامية هدفها توعية الأفراد في ما خصّ أهمية دفع الضريبة من الناحية المالية والاجتماعية والاقتصادية لكونها تمثل مساهمة المواطن في تمويل الخدمات العامة التي تعود عليه بالنفع، وأن التهرب من دفعها يعد مخالفة للقانون وخيانة للدولة والمجتمع (العاني، 2011: 24).
2. اتباع نظام الحوافز المادية للعاملين في دوائر الضريبة والذي قد يقلل من ظاهرة الفساد الإداري ويساهم في القضاء عليه مع ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة مع الموظفين الفاسدين ومعاقبتهم.
3. اعتماد التكنولوجيا الحديثة في إنجاز المعاملات الضريبية وذلك على النحو الآتي:

أ- إقامة مركز اتصالات متطور يقدم خدمة متواصلة للمكلفين ويكون متاحاً على مدى (24 ساعة، سبعة أيام في الأسبوع).

ب- القيام بإنشاء نظام إلكتروني للخدمات الضريبية يمكن المكلف من إتمام معاملاته الضريبية وإرسال معلوماته عبر الإنترنت عبر الرابط (www.oecd.org/dataoecd/23/31/38472141.pdf).

الخاتمة

في الختام تشير جميع المقومات والمؤشرات التي تم بحثها إلى ضرورة تنمية القطاعات الاقتصادية في العراق واتباع أسلوب التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على مورد واحد لتمويل النفقات العامة لا سيما أن العراق يمتلك الكثير من المؤهلات التي لم تتوفر لدى كثير من البلدان.

وبعد دراسة الموضوع توصلنا إلى **النتائج** الآتية:

1. يعتمد الاقتصاد العراقي وبشكل أساسي على النفط الخام الذي يعد المصدر الرئيسي للدخل القومي وعليه تعتمد الإيرادات العامة، وبالتالي الموازنة العامة.
2. انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة لأسباب عديدة منها تردي الوضع الأمني والسياسي والفساد الإداري وضعف البنى التحتية .... وغيرها.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

3. يمتاز العراق بتوافر العديد من الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية. هذه الموارد من الممكن أن تساهم في تنمية مصادر الدخل غير النفطية إذا تم استغلالها بشكل كفوء لتحقيق موازنة أكثر استقراراً وأمناً.
4. من أهم المعوقات التي تواجه عملية النهوض بالقطاعات غير النفطية التخلف التكنولوجي والمديونية الداخلية والخارجية... إلخ.

أما أهم **المقترحات** التي توصي بها الدراسة فهي:

1. تمكين القطاع الخاص من زيادة مشاركته في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بتهيئة المناخ الملائم لذلك كالبيئة التشريعية وتوفير التسهيلات الائتمانية... وغير ذلك.
2. تقليص الإنفاق الجاري وزيادة التخصيصات الاستثمارية وتوجيهها نحو المشاريع التي تساهم في زيادة الناتج الكلي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية.
3. محاربة الفساد المالي والإداري، والذي يعد من أكبر التحديات التي تواجهها إمكانية النهوض بالقطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني.
4. الابتعاد عن خيار الاقتراض الخارجي من المؤسسات الدولية لأن ذلك سيزيد من الدين العام ويلحق الضرر بالاقتصاد المحلي.

قائمة المراجع

المجلات

1. د. ابتهال محمد رضا، الاقتصاد العراقي عام 2003 والآفاق المستقبلية، مجلة دنانير، المجلد 1، العدد 8، 2016.
2. د. أزهار حسن علي، تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 101، 2017.
3. د. بتول مطر عبادي، د. باقر كرجي حبيب، سياسات مقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 17، 2015.
4. د. حسين عجلان حسن، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية، بغداد، مجلة المنصور، العدد 27، 2017.
5. جبار عبد جبيل، تحليل تجارة العراق الخارجية (غير النفطية) مع دول الجوار للمدة (2003-2015)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العدد 37، 2018.

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

6. د. سالم عبد الحسن رسن، مصعب عبد العالي ثامر حسين، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003-2015)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 34، 2017.
7. سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 18، العدد 68، 2012.
8. د.سهام حسين بصام، سميرة فوزي شهاب، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في أعداد الموازنة العامة في العراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013.
9. د. سهير إبراهيم حاجم، صبحي عبد الغفور، تحسين مناخ الاستثمار في الدول النامية .... مع الإشارة إلى العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 16، العدد 11، 2014.
10. علي إسماعيل عبد المجيد، تنويع الاقتصاد العراقي (الممكنات والمقترحات)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 16، العدد 3، 2018.
11. د.علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، 2012.
12. د. عماد محمد العاني، إصلاح قطاع المالية العامة في العراق (دراسة استشرافية)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 28، 2011.
13. فاروق فياض حسن، محمد رياض فيصل، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم والقانونية والسياسية، المجلد 5، العدد1، 2015.
14. فريال مشرف عيدان، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بعد 2003 وسبل معالجتها، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، الإصدار 33، 2016.

مواقع الإنترنت

1. صباح نعوش، 2014، التخلف التكنولوجي في العراق، مقالة منشورة على الإنترنت على الموقع:
www.aljazeera.net/news/
2. لؤي الحاج شحادة، 2007، تحديث وتطوير الإدارة الضريبية في لبنان، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منشور على الموقع:
www.oecd.org/dataoecd/23/31/38472141.pdf
3. د. مهند محمد البياتي، 2018، أزمة المياه في العراق.. هل لها حلول؟، مقالة منشورة على الإنترنت على الموقع:
www.raialyoum.com/Index.php
4. موقع منظمة اليونسكو على الإنترنت:

مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة
تربية وعلوم إنسانية
Issn: 2618-1312 paper print
Issn: 2618-1320 e-copy
IF: Ref.No: 2020J101
DOI: 1018756/2020J101
code ARCI-2007-1110

العـدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للانجازات البحثية الحديثة
المنعقد الكترونياً بتاريخ: 10-18/ 8 / 2020

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2020

www.uis.unesco.org/Index.aspx
5. الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث، مؤشرات البيئة:
www.cosit.gov.iq/ar/env-ind
6. . منقذ داغر، 2020، الديون الداخلية والخارجية على العراق:
www.thebaghdadpost.com/ar/Story

التقارير والنشرات

1. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2016.
2. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية السنوية، 2017.
3. وزارة التخطيط العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث، التقديرات السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنوات مختلفة.
4. منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لسنة 2019، 2020.